مجلة المنهل ـ المجلد: 07، العدد: 01 (2021م) ـ ص ص 109 – 134
ISSN : 2437 – 1068 • EISSN 8392-2710

نقد المتن عند الإمام عبد الحق الإشبيلي من خلال كتابه الأحكام الوسطى

Criticsm of the hadiths according to Imam Abd Al-haq Al-Ishbili Through his book Al-Ahkam Al-Wusta

ط.د. عبد الهادي شنوف *
مخبر اسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية
جامعة الوادي (الجزائر)
Chennouf-abdelhadi@univ-eloued.dz

د. زتون خريف
مخبر اسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية
جامعة الوادي (الجزائر)
Zatoun-kherief@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2021/05/15	2021/06/06	2021/06/30

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، يأتي هذا البحث لتسليط الضوء على موضوع كثر فيه الكلام قديما وحديثا، وهو موضوع نقد المتن عند المحدثين، واخترنا شخصية الإمام عبد الحق الإشبيلي أنموذجا لدراسة هذا الموضوع.

ويهدف هذا البحث أساسا لكشف منهج وطريقة الإمام عبد الحق الإشبيلي في نقد متون الأحاديث، لنثبت من خلاله أصالة منهج المحدثين في التعامل مع نصوص السنة النبوية، وابطال تهم وشبهات المستشرقين والحداثيين عنهم.

ولقد قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة مطالب؛ في المطلب الأول ذكرنا ترجمة الإمام الإشبيلي والتعريف بكتابه الأحكام الوسطى، وخصصنا المطلب الثاني لنقد المتن ومعاييره عند المحدثين، أما المطلب الثالث فذكرنا فيه ملامح المنهج النقدي لنقد المتن عند الإمام عبد الحق الإشبيلي.

ولقد خلص هذا البحث إلى جملة من النتائج أهمها؛ أن الإمام الإشبيلي سلك مسلك المحدثين النقاد في نقدهم لمتون الأحاديث، وكان منهجه في ذلك منهجا دقيقا يتسم بالموضوعية والدقة.

الكلمات المفتاحية: نقد المتن؛ عبد الحق الإشبيلي؛ التصحيح والتضعيف؛ الأحكام الوسطى.

Abstract :

Praise be to God, and may blessings and peace be upon the Messenger of God. This research comes to shed light on a topic in which there has been a lot of talk in the past and present, which is the subject of criticism of the text of hadiths at alhadith scholars, and we chose the character of Imam Abdul Haq Al-Ishbili as a model to study this topic.

This research aims mainly to uncover the methodology and method of Imam Abdul-Haq Al-Ishbili in criticizing the text of hadiths, to prove through it the authenticity of alhadith scholars approach in dealing with the texts of the Prophet's Sunnah, And heroes accusations and suspicions of Orientalists and modernists about them.

* المؤلف المراسل

We have divided this research into three branches: In the first section we mentioned the translation of Imam al-Ishbili and the introduction to his book Al-Ahkam Al-Wusta. We devoted the second section to criticism of the text of hadiths and its standards for alhadith scholars. As for the third section, we mentioned the features of the critical approach to criticizing the text of hadiths according to Imam Abd al-Haq al-Ishbili.

This research concluded with a set of results, the most important of which are: That Imam al-Ishbili followed the path of the alhadith scholars who criticized the text of hadiths, His approach to that was accurate, objective and accurate.

Keywords:

Criticized the text of hadiths . Abdul Haq Al-Ishbili . Hadiths correction and . Al-Ahkam Al-Wusta**.**

1. مقدمة:

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى، أما بعد؛ فإن الله سبحانه وتعالى تعهد بحفظ كتابه وسنة نبيه، يقول تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩ ﴾، فتكفل بحفظ كتابه، وسخر رجالا يحفظون سنة نبيه – صلى الله عليه وسلم – ينفونَ عنها تحريفَ الجاهِلينَ وانتحالَ المبطلينَ وتأويلَ الغالينَ.

ولقد كان للمحدثين وأهل الحديث جهود طيبة في حفظ وتدوين ونقد الأحاديث، ورغم جهدهم الجبّار إلا أنهم لم يسلموا من شبهات وتهم المبطلين، من مستشرقين وحداثيين وغيرهم من أعداء السنة؛ ومن الشبهات التي أثاروها حول المحدثين أنهم اهتموا بنقد السند دون اهتمام بنقد المتن، وهذه تهم باطلة قد فندها كثير من الباحثين المخلصين من خلال بيان منهج المحدثين في نقد متون الأحاديث.

ومن العلماء النقاد الذين مارسوا العملية النقدية في نقد المتن نجد الإمام عبد الحق الإشبيلي البجائي، الذي صنف عدة مصنفات خدمة للسنة النبوية منها كتاب الأحكام الوسطى، وهو كتاب جمع فيه أحاديث الأحكام واجتهد فيه بنقد عدد من الأحاديث إسنادا ومتنا.

وسبب اختيارنا للإمام عبد الحق الإشبيلي أنموذجا نتعرف من خلاله على منهج المحدثين في نقد المتن هو كون هذه الشخصية ومنهجها النقدي عموما موضوع بحثنا في رسالة الدكتوراه، لذلك ارتأينا أن نجعل هذا البحث لكشف شيء من منهجه النقدي.

1. 1. إشكالية البحث

بناء على ما سبق فإن البحث يسعى للإجابة عن الإشكالات الآتية:

– ما هو المنهج الذي اتبعه الإمام عبد الحق الإشبيلي في نقد المتن؟

– ما هي المعايير التي اعتمدها الإمام الإشبيلي في نقد المتون في كتابه الأحكام الوسطى؟

– كيف يرد على الشبهات التي أثارها المستشرقون والحداثيون أن المحدثين همهم الإسناد دون المتن؟

1. 2. أهداف البحث

وللإجابة على هذه التساؤلات جاء هذا البحث بعنوان: "**نقد المتن عند الإمام عبد الحق الإشبيلي من خلال كتابه الأحكام الوسطى**"، لنحاول من خلاله إماطة اللثام عن منهج ناقد من نقاد القرن السادس هجري في المغرب الإسلامي في نقده للمتون، والتعرف أكثر على منهج المحدثين في نقد المتون لنصل إلى دحض التهم والشبهات المثارة حولهم في موضوع نقد المتن.

1. 3. خطة البحث

وللإلمام بثنايا هذا الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة جاءت خطة البحث على النحو الموالي:

– المطلب الأول: الإمام عبد الحق الإشبيلي وكتابه الأحكام الوسطى

* الفرع الأول: ترجمة الإمام عبد الحق الإشبيلي

* الفرع الثاني: التعريف بكتاب الأحكام الوسطى ومنهج المؤلف فيه

– المطلب الثاني: نقد المتن عند المحدثين وتطبيقاته

* الفرع الأول: مفهوم نقد المتن

* الفرع الثاني: أهمية نقد المتن ونشأته عند المحدثين

* الفرع الثالث: معايير ومقاييس نقد المتن عند المحدثين

– المطلب الثالث: منهج الإمام عبد الحق الإشبيلي في نقد المتن

* الفرع الأول: منهج الإمام عبد الحق الإشبيلي في الحكم على الزيادة في المتن

* الفرع الثاني: منهج الإمام عبد الحق الإشبيلي في الحكم على الإدراج في المتن

* الفرع الثالث: منهج الإمام عبد الحق الإشبيلي في انتقاء المتون وترتيب الأحاديث في الباب

1. 4. منهجية البحث

ولمعالجة الإشكاليات المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي لمناسبته مع موضوع البحث، كما استخدمنا المنهج التحليلي في ذكر أمثلة من منهج الإمام عبد الحق الإشبيلي في نقد المتن من كتابه الأحكام الوسطى وتحليلها لاستنباط منهجه في نقد متون السنة النبوية.

2. المطلب الأول: الإمام عبد الحق الإشبيلي وكتابه الأحكام الوسطى

لقد شهد القرن السادس هجري ثورة علمية كبيرة، ففيه استقرت السنة النبوية في مظانها، وتم تدوينها في المصنفات المشهورة، فظهرت فنون وعلوم أخرى خدمت السنة النبوية، وظهر في هذا القرن العديد من علماء الإسلام المجتهدين، ومنهم الإمام عبد الحق الإشبيلي والذي يعتبر من أشهر علماء المغرب الإسلامي في القرن السادس هجري، ويعتبر من أبرز العلماء الذين جمعوا بين الفقه والحديث، فكانت بصماته واضحة في هذا المجال، وفي ما يلي ترجمة وافية له نتعرف من خلالها عن اسمه ونسبه، وحياته وآثاره العلميتين، وأبرز شيوخه وتلاميذه.

2. 1. الفرع الأول: ترجمة الإمام عبد الحق الإشبيلي

2. 1. 1 أولا: اسمه ونسبه

هو الإمام الحافظ المتقن الحجة الورع الزاهد أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمان بن عبد الله بن حسين بن سعيد بن إبراهيم الأزدي، الإشبيلي، البجائي، المعروف بابن الخراط، ويكنى بأبي محمد، هكذا ينسب عبد الحق بكل نسبة من النسب الثلاث مستقلة، ويعرف أيضا بلقبه "ابن الخراط" مستقلا للدلالة عليه. (الذهبي، سير أعلام النبلاء، 1992، صفحة 198/21) (الغبريني، 1389هـ، صفحة 41) (السيوطي، طبقات الحفاظ، 1994، صفحة 481) (الحنبلي، 1991، صفحة 444/6)

2. 1. 2 ثانيا: مولده ونشأته

ولد سنة 510 هـ، وقيل سنة 514 هـ بإشبيلية، نشأ وترعرع فيها، وتلقى بها العلم عن شيوخ كبار، ولقد كانت إشبيلية إذ ذاك حاضرة من حواضر العلم، وهذا ما أتاح لعبد الحق تكوينا علميا على قاعدة صلبة، وبعد أخذه عن علماء إشبيلية طاف مدن الأندلس طلبا للعلم، ثم انتقل بسبب الفتنة القائمة بها إلى مدينة " لبة " سنة 549 هـ ، حيث استقر هناك إلى أن خرج منها بنية الحج بعد الفتنة الواقعة عند سقوط الدولة اللمتونية – دولة المرابطين – وقيام الدولة الموحدين، فلم يقدر له الحج، وأقام ببجاية سنة 550هـ، فعاش فيها بقية عمره، ونشر فيها علمه وصنف فيها مؤلفاته، وتولى الصلاة والخطابة بجامعها الأعظم، كما تولى القضاء بها، وأصبح عبد الحق منارة علم يلتف حولها الطلاب، حتى طبقت شهرته الآفاق، فبقي فيها حتى وفاته رحمه الله . (الغبريني، 1389هـ، صفحة 42) (الذهبي، تذكرة الحفاظ، صفحة 1351/4)

كان الرجل حافظا، فقيها، عالما بالحديث وعلله ورجاله، والفقه واللغة والشعر، وكان رجلا متواضعا زاهدا متقللا من الدنيا لا يأخذ إلا ما يكفيه.

2. 1. 3 ثالثا: شيوخه وتلاميذه

لقد عاش الإمام عبد الحق الإشبيلي في حاضرتين من حواضر العالم الإسلامي – إشبيلية وبجاية– فكان من أبرز أهل العلم فيهما، فأخذ العلم عن كبار العلماء، وأخذ عنه جمع كبير من طلبة العلم.

2. 1. 3 أ. شيوخه

لقد سمع عبد الحق من كثير من أهل العلم، ولا يمكن لهذا البحث أن يستقصي كل شيوخه وأساتذته، لذلك سنكتفي بذكر أبرزهم، ومنهم:

1- القاضي شريح (451-539هـ) : هو القاضي أبو الحسن شريح ين محمد بن شريح الرعيني، سمع منه عبد الحق في إشبيلية. (الذهبي، تذكرة الحفاظ، صفحة 1350/4)

2-القاضي أبوبكر بن العربي (468-543هـ) : هو القاضي محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله المعافري، له عدة مصنفات أهمها تفسير آيات الأحكام. (الضبي، 1989، صفحة 508/2)

3-ابن برجان (ت536هـ) : هو أبو الحكم عبد السلام بن عبد الرحمان بن أبي الرجال اللخمي الإشبيلي، سمع منه عبد الحق وحدث عنه بكتابه في التفسير وشرح الأسماء الحسنى، كان من رؤوس التصوف في الأندلس. (الذهبي، سير أعلام النبلاء، 1992، صفحة 198/21)

4-ابن مدير(467-544 هـ) : هو أبوبكر عبد العزيز بن خلف بن عبد الله بن سعيد بن العباس بن مدير الأزدي، يُرجح أن يكون عبد الحق قد سمع منه في قرطبة، ولم يعرف من شيوخه بقرطبة غيره. (الذهبي، تذكرة الحفاظ، صفحة 1350/4)

5-خليل بن إسماعيل (ت557 هـ) : هو أبو الحسن خليل بن إسماعيل بن خلف السكوني، لازمه عبد الحق في لبلة، وقرأ عليه، وتفقه به، وتأدب على يديه وروى عنه. (ابن الزبير، 1993، صفحة 5/2)

6-ابن عساكر (499-571 هـ) : هو الحافظ علي بن الحسن بن هبة الله، صاحب كتاب تاريخ دمشق، روى عنه عبد الحق إجازة. (الذهبي، تذكرة الحفاظ، صفحة 1350/4)

7-أبو علي المسيلي (ت 580 هـ) : هو الحسن بن علي بن محمد الملقب بأبي حامد الصغير، كان عبد الحق مصاحبا ومواليا للفقيه أبي علي المسيلي رحمه الله. (الغبريني، 1389هـ، صفحة 32)

8-أبو جعفر الأنصاري (ت 594 هـ) : هو المحدث المشهور أحمد بن عبد الملك بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الملك الأنصاري، كان من أبرز رجال عصره في الحديث وعلومه، وكان يسمى: (ابن معين وقته، وبخاري زمانه) كان عبد الحق صديقا لأبي جعفر فدرس عليه واستفاد منه في تصنيف كتاب الأحكام. (ابن الأبار، 1410هـ، صفحة 58/1)

9-أبو محمد المقري: هو أبو محمد عبد الله المقري من مدينة مقرة، روى عنه عبد الحق. (ابن الزبير، 1993، صفحة 5/2)

2. 1. 3 ب. تلاميذه

لقد كان للحافظ عبد الحق الإشبيلي عدد كبير من التلاميذ والطلبة، أشهرهم:

1-ابن رهبيل الأنصاري (531-585 هـ) : هو أبو علي الحسن بن محمد بن الحسن، ويكنى أيضا بأبي جعفر، ممن أجاز لهم عبد الحق. (ابن الأبار، 1410هـ، صفحة 262/1)

2-ابن عميرة الضبي (ت 599هـ) : هو جعفر أحمد بن يحي بن أحمد الضبي، صاحب كتاب بغية الملتمس، يقول ابن الضبي: " صحبت عبد الحق مدة إقامتي في بجاية وسامرته ". (ابن الضبي، 1967)

3-أبو الحجاج البلوي (ت 604 هـ) : هو يوسف بن محمد بن عبد الله، وهو ممن سمع من عبد الحق، وشافهه وروى عنه، وهو من عزم على عبد الحق أن يألف كتاب الأحكام أثناء مروره ببجاية للحج، فلما رجع أبو الحجاج أخذ عنه أحكامه. (ابن الزبير، 1993، صفحة 217)

4-ابن جميل (ت 605 هـ) : هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن جميل المعافري الخطيب. (الذهبي، تذكرة الحفاظ، صفحة 1351/4)

5-ابن بقيميس (ت 608 هـ) : هو أبو عبد الله محمد بن عثمان بن سعيد، رحل حاجا ولقي عبد الحق ببجاية فسمع منه مختصره في الأحكام وحدث به. (ابن الأبار، 1410هـ، صفحة 183/2)

6-ابن القطان الفاسي (562-628 هـ) : هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي، المعروف بابن القطان، صاحب كتاب "بيان الوهم والايهام الواقعين في كتاب الأحكام" الذي تعقب فيه عبد الحق في أوهامه في كتاب الأحكام الوسطى، أجازه عبد الحق وكان يحدث عنه الأحكام الصغرى. (ابن القطان، 1997، الصفحات 2/ 7-8)

إن عدد تلاميذ عبد الحق يتجاوز السبعين فردا، وذكر تراجمهم أمر لا يتحمله مثل هذا البحث، لذلك نكتفي بذكر هؤلاء كنماذج عن بقية تلاميذه.

2. 1. 4 رابعا: مذهبه الفقهي

إن كثيرا ممن ترجم للإمام عبد الحق الإشبيلي وصفوه بـ: "الفقيه" و "الفقيه المحدث"، إلا أن كثيرا ممن ترجم له خاصة من المتقدمين كالضبي وابن الأبار والغبريني لا ينسبونه إلى مذهب معين، وذلك لأنه يعتبر من أولئك الأعلام المجتهدين الذين شهدهم المغرب الإسلامي طوال سنين.

ورغم أنه يعتبر من المجتهدين في الفقه إلا أنه كان أحد أعلام المدرسة المالكية في الأندلس وبجاية، ولقد وردت ترجمته في بعض الكتب الخاصة بتراجم المالكية، كابن فرحون في الديباج، (ابن فرحون، صفحة 2/ 59) ومخلوف في شجرة النور الزكية، (مخلوف، 2003) كما ذكرت ترجمته في كتاب مؤلف في طبقات المالكية، (ابن الضبي، 1967، صفحة 508/2) ولقد نسبه بعضهم إلى المذهب الظاهري إلا أن هذا الأمر مستبعد، فالإمام عبد الحق هو مالكي مجتهد.

2. 1. 5 خامسا: آثاره العلمية

عُرف الإمام عبد الحق الإشبيلي بتنوع موضوعات كتبه، رغم قلة ما وصلنا منها؛ فقد صنف في الحديث والفقه، وفي اللغة وفي الأدب وفي الزهد، وغير ذلك؛ ويظهر من بعض كتبه أنه كان ذا عقل راجح ميال إلى الترتيب والتنظيم؛ ولقد ألف جملة من الكتب؛ يسهل تصنيفها إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول: في الحديث؛ وهو المجال الذي برز فيه الإمام الإشبيلي، فكثرت مصنفاته فيه، وتنوعت بتنوع علوم الحديث، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

أولا: كتب أحاديث الأحكام

أ- كتاب الأحكام الشرعية الكبرى

هو كتاب جامع لأحاديث الأحكام، انتقاها من أمهات كتب السنة، ويورد الأحاديث فيه بأسانيدها، وهو كتاب كبير الحجم وهو أكبر كتب الإمام عبد الحق، ويعتبر من أجود ما كتب في أحاديث الأحكام.

ب-كتاب الأحكام الشرعية الوسطى

وهذا الكتاب هو أشهر كتب الإمام عبد الحق الإشبيلي، وهو محل دراستنا لمعرفة منهجه في نقد المتن، وسنتعرف أكثر على هذا الكتاب في المطلب الموالي إن شاء الله.

ج- كتاب الأحكام الشرعية الصغرى

وهو ما يعرف بمختصر الأحكام الكبرى، وقد انتقاها الإمام عبد الحق الإشبيلي من الكتب السابقة، وهي في لوازم الشرع وأحكامه، وحلاله وحرامه في ضروب من الترهيب والترغيب، وذكر الثواب والعقاب، أخرجها من كتب الأئمة وهداة الأمة الموطأ والكتب الستة، وفيها أحاديث من كتب أخرى، ذكر في خطبتها انه تخيرها صحيحة الإسناد معروفة عند النقاد، قد نقلها الأثبات وتناولها الثقات.

إن هذه الكتب الثلاث السالفة الذكر تعتبر من أهم وأبرز ما كتب في أحاديث الأحكام، ولقد حظيت بثناء بالغ من كثير من أهم العلم، وبرزت من خلالها الشخصية النقدية الحديثية والصبغة الفقهية للإمام الحافظ عبد الحق الإشبيلي .

ثانيا: كتب الجمع بين كتب السنة

أ- كتاب الجمع بين الصحيحين

إن هذا الكتاب يعتبر من أكمل ما صنف في بابه، صنفه مؤلفه محذوف الأسانيد، ومقصده الأساسي منه هو الجمع بين متونها، وهذا الجمع ليس مجرد حشر لنصوص الكتابين، بل هو اختراع طريقة يجمع بينهما دون تكرار المكرر فيهما، ونهج فيه أسلوبا ذكيا في التفريق بين الروايات والألفاظ المتشابهة، وحذف الألفاظ المكررة، دون أن يخل بشرط الجمع الكامل بين الأصلين. (الوثيق، 2011، الصفحات 310-311)

وقد أثنى عليه جماعة من الحفاظ، كالعراقي وغيره، ووصفه الذهبي بأنه (بلا إسناد)، وبأنه (على ترتيب مسلم) وبأنه (أتقنه وجوده)؛ نقل منه النووي في (شرح صحيح مسلم) وابن حجر في (فتح الباري).

ب- كتاب الجامع الكبير في الحديث

من الكتب القيمة التي ألفها الإمام عبد الحق الإشبيلي لكنها فقدت مما فقد من تراث الأمة الإسلامية؛ كتاب الجامع الكبير أو الجامع الكبير في الحديث، وهو في سفر عظيم جمع فيه بين الكتب الستة – الموطأ والكتب الخمسة – وأضاف إليه كثيرا من كتاب البزار وغيره، وهو غير الأحكام الكبرى، فهو ضعفه أو أكثر في الحجم، وفيه صحيح ومعتل تكلم عن علته وبينها، نهب منه في دخلة البلد في الفتنة. (ابن فرحون، صفحة 60/2)

ج- كتاب المرشد

وصفه ابن فرحون بقوله : (يتضمن حديث مسلم كله، وما زاد البخاري على مسلم، وأضاف على ذلك أحاديث حساناً وصحاحاً من كتاب أبي داود، والنسائي، والترمذي، وغير ذلك، وما وقع في الموطأ مما ليس في مسلم والبخاري، وهو أكبر من صحيح مسلم) (ابن فرحون، صفحة 60/2)

إن هذا النوع من التصنيف – الجمع بين كتب السنة – قد برز فيه المغاربة كثيرا، وقد تميز من علماء المغرب عبد الحق الإشبيلي، فكتبه في الجمع كتب في غاية الأهمية، فحتى وإن كان لم يصلنا منها إلا كتاب الجمع بين الصحيحين؛ فإن الظاهر من كلام أهل العلم عن كتبه أنها ذات قيمة علمية كبيرة.

ثالثا: كتب في علوم الحديث وعلم الرجال

أ- كتاب بيان الحديث المعتل

ألف الحافظ عبد الحق الإشبيلي كتابا قيما في علل الحديث، جمع فيه ما وقع عنده من الأحاديث المعتلة، وتكلم عليها وبين عللها، هذا الكتاب ذكره وأثنى عليه الذهبي في سير أعلام النبلاء، (الذهبي، سير أعلام النبلاء، 1992، صفحة 199/21) وذكره ابن الأبار والسيوطي وابن شاكر والكتاني والزركلي وكحالة، (الوثيق، 2011، صفحة 166) ونسبه إليه ابن فرحون في الديباج المذهب، وذكر أنه في سفر صغير وهو قدر صحيح مسلم في الحجم، (ابن فرحون، صفحة 60/2) ولقد ضاع هذا الكتاب العظيم وفقد مما فقد من تراث الأمة الاسلامية، فلقد نهب منه أيضا في دخلة البلد كما نهب منه كتاب الجامع الكبير في الحديث.

ب- كتاب مختصر الكفاية في علم الرواية

هذا الكتاب اختصر فيه الإمام عبد الحق الإشبيلي كتاب الكفاية في أصول علم الرواية للخطيب البغدادي، وهو كتاب في مصطلح الحديث، ذكره له ابن فرحون وهو من مرويات الفولاني عنه، (ابن فرحون، صفحة 61/2) ولم يصلنا من هذا الكتاب إلا اسمه.

ج- كتاب مختصر كتاب الرشاطي في الأنساب من القبائل والبلاد

هذا الكتاب اختصر فيه كتاب "اقتباس الأنوار والتماس الأنوار في أنساب الصحابة ورواة الآثار" لأبي محمد عبد الله بن علي اللخمي الرشاطي (ت542هـ) وهو كتاب عظيم جامع كثير الفوائد لم يسبق إلى مثله، ومختصر عبد الحق هو أحسن من الأصل؛ كما قال الغبريني، (الغبريني، 1389هـ، صفحة 42) وقد ذكر ابن عقيل أن لعبد الحق في هذا المختصر زيادات على الأصل نقلها عن ابن عبد البر وأبي سعد الماليني وغيرهما يشير إليها بقوله: وزاد فلان. وتوجد نسخة من هذا الكتاب في مكتبة الأزهر بالقاهرة في جزئين، كما توجد قطعة منه في خزانة خاصة بالرباط. (الوثيق، 2011، صفحة 168)

القسم الثاني: في الوعظ والزهد؛ وفيه عدة مصنفات أبرزها:

- كتاب الرقائق. كتاب العاقبة. كتاب الزهد. كتاب التوبة. كتاب البهجة. كتاب فضل الحج.

القسم الثالث: في اللغة؛ وفيه عدة مصنفات أبرزها:

- كتاب الحاوي في اللغة. ديوان شعر. كتاب الأمثال والمواعظ والحكم من كلام النبي صلى الله عليه وسلم والصالحين.

ولقد حظيت كتبه بالقبول والثناء الحسن بين أهل العلم ممن عاصره أو جاء بعده، يقول الإمام الذهبي: (وصنف التصانيف، واشتهر اسمه، وسارت بأحكامه الصغرى والوسطى الركبان) وقال الغبريني: (وله تآليف جليلة، نبل قدرها وأشتهر أمرها، وتداولها الناس رواية وقراءة وشرحا وتبينا). (الغبريني، 1389هـ، صفحة 42)

2. 1. 6 الفرع السادس: ثناء العلماء عليه

لقد حظي الإمام عبد الحق الإشبيلي بتزكية عدد كبير من العلماء؛ ممن عاصروه أو ممن جاء بعده؛ وتعرف مكانة هذا الرجل بين العلماء بحسن ثنائهم عليه وعلى علمه وكتبه،

- يقول ابن الأبار عنه: " كان فقيها حافظا عالما بالحديث وعلله عارفا بالرجال، مشاركا في الأدب وقول الشعر". (ابن الأبار، 1410هـ، صفحة 120/3)

- وقال ابن فرحون: " كان فقيها حافظا عالما بالحديث وعلله عارفا بالرجال موصوفا بالخير والصلاح والزهد والورع ولزوم السنة والتقلل من الدنيا مشاركا في الأدب وقول الشعر". (ابن فرحون، صفحة 59/2)

- وقال عنه الامام الذهبي أنه: " العلامة الحجة " و "الإمام الحافظ البارع المجود". (الذهبي، تذكرة الحفاظ، صفحة 1350/4)

توفي رحمه الله ببجاية بعد محنة نالته من قبل الولاة في ربيع الآخر سنة إحدى وثمانين وخمسمئة. (الذهبي، تذكرة الحفاظ، صفحة 1351/4)

2. 2 الفرع الثاني: التعريف بكتاب الأحكام الوسطى ومنهج المؤلف فيه

2. 2. 1 أولا: التعريف بكتاب الأحكام الوسطى

كتاب الأحكام الوسطى هو كتاب اختصره الإمام عبد الحق الإشبيلي من كتاب الأحكام الكبرى، فلما كانت الأحكام الكبرى طويلة بأسانيدها؛ اختصرها مؤلفها في الوسطى بحذف الأسانيد، وحذف جملة من الكتب والمتون، توجد في تلك دون هذه، وعوضها فيها بالإكثار من الكلام في علل الحديث، واختلاف ناقليه وتحرير الخلاف فيه.

ومن خصائص الأحكام الوسطى أن المؤلف حشد فيها كما هائلا من الأحاديث، التزم فيها الصناعة الحديثية بالكلام عن كل حديث، والتعقيب عليه بما فيه من علة إن كانت فيه، ثم التنصيص على التصحيح والتضعيف. ومن الغريب أن يكون هذا المختصر أكثر تعليلا للأحاديث من الأصل؛ حيث أن هذا الكتاب عكست فيه هذا المعنى، وهو ما جعله مشتهرا، وجعل الناس منكبين عليه ودفع العلماء إلى التوصية بالتفقه منه. (الإشبيلي، الأحكام الشرعية الكبرى، 2001، صفحة 26/1)

والأحكام الوسطى هو الكتاب الذي بنى عليه الحافظ ابن القطان الفاسي كتابه " بيان الوهم والايهام الواقعين في كتاب الأحكام "، فلقد درس الحافظ ابن القطان هذا الكتاب جيدا فاستوعبه وتفقه فيه، وعرف دواخله وخوارجه، فتعقب المؤلف في عدة أحاديث ورد عليه فيها، إلا أنه كان مجحفا ومتعنتا في بعض الأحاديث، ولقد رد عليه كثير من أهل العلم وانتصروا للإمام عبد الحق ومنهم الإمام الذهبي الذي ألف كتابا أسماه: "الرد على ابن القطان في بيان الوهم والايهام" حيث قال فيه: (لقد أسرف في المحاقة والتعنت للحافظ أبي محمد، وبالغ في ذلك، وأصاب في كثير من ذلك، ولم يصب في أماكن، وغلط فيها، وألزم أبا محمد بتطويل الكلام على الأحاديث بما لا يناسب الأحكام المختصرة التي بلا أسانيد، وعمد إلى رواة لهم جلالة وجلادة في العلم، وحديثهم في معظم دواوين الإسلام فغمزهم بكون أن أحدا من القدماء ما نص على توثيقهم بحسب ما اطلع هو عليه). (الذهبي، الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام، 2005، صفحة 23)

2. 2. 2 ثانيا: منهج الإمام عبد الحق الإشبيلي في كتابه الأحكام الوسطى

إن مقدمة كتاب الأحكام الوسطى خير مرجع لمعرفة منهج المؤلف في كتابه، فلقد نص –رحمه الله– في مقدمة كتابه على أبرز المعالم المنهجية التي سيتبعها في هذا الكتاب، ويمكن أن نلخص أهم ما جاء في المقدمة في النقاط التالية:

1) موضوع الكتاب هو جمع أحاديث للنبي صلى الله عليه وسلم في أغلب أبواب الدين، ولم يكتف بذكر أحاديث الأحكام الفقهية فقط، كما هو الحال في أغلب كتب الأحكام الأخرى.

2) جمع أحاديث هذا الكتاب من الكتب الستة؛ الموطأ والصحيحين والسنن الثلاث أبو داود والترمذي والنسائي، وقد يضيف أحاديث أخرى من مصنفات غير هذه كمسند ابن أبي شيبة أو مسند البزار.

3) إذا ذكر زيادة ولم يذكر روايها من الصحابة فهي للصحابي راو الحديث السابق، وإذا كانت الزيادة هي حديثا آخر فإنه يذكر صاحب الكتاب والصحابي والنبي صلى الله عليه وسلم.

4) إذا ذكر الحديث وفيه علة فإنه يذكرها، وإذا سكت عنها كان ذلك دليلا على تصحيح الحديث عنده، وكلامه في التصحيح والتعليل سمة بارزة في الكتاب، حتى أعتبر هذا الكتاب كتاب علل فضلا عن كونه كتاب حديث.

5) قد يورد أحيانا بعد ذكر الحديث كلاما في الرجال، أو تعيين بعض الرواة المبهمين أو المذكورين بكناهم وألقابهم دون أسماءهم، أو يورد تفسيرا للغريب، أو تعيين بعض الإشارات المبهمة.

6) لم يتعرض في كتابه إلى إخراج كل الأحاديث المعلة، وإنما ذكر اليسير منها مما عمل به الناس، وبين علته، ولم يكن جمع كل الأحاديث الضعيفة غايته في هذا الكتاب، لتعذر ذلك عليه، وخشية من التكرار.

7) اعتمد في تعليل الأحاديث على كتاب الكامل لابن عدي الجرجاني، وكتابي الدارقطني السنن والعلل، واعتمد في الحكم على الرجال تجريحا وتعديلا على كتاب الكامل لابن عدي، وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وقد ينقل عن غير هذه الكتب ولكن بقلة.

8) يركز على تعليل أحاديث الأحكام التي تخرج عن حد الاحتجاج بها والرغبة عن الحديث والترك له، ويتسامح في ذكر أحاديث الترغيب والترهيب.

9) إذا أعل الحديث وتكرر ذكره عنده، فإنه يسكت عنه اتكالا على ما قدم فيه، وقد يورد كلاما عنه باختصار.

10) يذكر كلام الأئمة في الرواة جرحا وتعديلا مختصرا، وإذا أعاد ذكر الراوي في موضع آخر فأحيانا يذكر من تكلم فيه، وأحيانا يذكر ضعفه، وليس في الكتاب حديث عن راو متفق على تركه.

11) قد يخرج الحديث من مصدر غير مشهور ولا يخرجه من المصادر المشهورة، لزيادة في الحديث، أو لقوة في الإسناد، أو لقوة في الإسناد، ثم يبين أن هذا قد ورد في إحدى المصادر المشهورة.

12) حذف أسانيد الأحاديث إلا النزر اليسير الذي يذكره بسنده أو بعضا منه؛ لبيان العلة إن كانت في الإسناد، أو لبيان الراوي المتكلم فيه، وقد يذكر من الإسناد الرجل الذي يدور حوله ويعرف به.

13) بين سبب تأليفه للكتاب، والفرق بينه وبين كتاب أبي القاسم الزيدوني، وأن فيه قصورا في عدة أمور منهجية، وعلى أساس استدراك هذا النقص؛ بنى الإمام عبد الحق الإشبيلي كتابه الأحكام الوسطى.

هذه أبرز المعالم المنهجية التي ذكرها الإمام الإشبيلي في مقدمته، ويتضح من خلالها أنه سلك في كتابه منهجا دقيقا ومعقدا، ما جعله يخل في كثير من الأحيان بما التزم به في مقدمته.

3. المطلب الثاني: نقد المتن عند المحدثين وتطبيقاته

بعد التعرف على شخصية الإمام عبد الحق الإشبيلي وكتابه الأحكام الوسطى، سنحاول في هذا المطلب معرفة معنى نقد المتن وأهميته عند المحدثين، كما سنتعرف على أهم قواعده وتطبيقاته عندهم.

3. 1. الفرع الأول: مفهوم نقد المتن

يأتي مصطلح النقد في اللغة بعدة معان، أقربها للمعنى الاصطلاحي قولهم أن النقد هو: " تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، ومنها قولهم: نقد النقاد الدراهم أي ميزوا جيدها من رديئها". (الحسيني، صفحة 232/2)

أما في اصطلاح المحدثين فقد عرفه الدكتور محمد العمري في كتابه دراسات في منهج النقد عند المحدثين بقوله: "هو نقد يقوم بتمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، وبيان عللها، والحكم على رواتها، بألفاظ مخصوصة ذات دلائل معلومة، وعرض محتواها على مقاييس شرعية وعقلية". (العمري، 2000، صفحة 11)

والمتن هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام، وقد عرفه الحافظ ابن رجب: "انه ما ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية، أو خلقية أو ما ينقل عن الصحابة والتابعين". (بلهي، صفحة 2)

أما المصطلح المركب "نقد المتن" فلقد شاع وانتشر كثيرا عند المتأخرين والمعاصرين، ولقد عرّفه كثير من الباحثين اتفقوا في المعنى واختلفوا في المبنى، ومن بين هذه التعريفات نجد:

– تعريف الدكتور نبيل بلهي: " نقد المتن هو: تمييز وتمحيص الروايات ، لمعرفة الخطأ من الصواب في لفظها ومعناها، والحكم على ذلك بالقبول أو الرد، عبر مسالك معلومة". (بلهي، صفحة 2)

– تعريف الدكتور شفيق وينغرا: " هو قواعد تعرف بها حال المروي مع صرف النظر عن الاسناد، بحيث يتميز الصحيح من السقيم والناسخ من المنسوخ والموافق للأصول الشرعية مما لا يوافقها، وبالتالي يعرف ما هو معمول به من الأخبار وما هو غير معمول به". (وينغرا، 2018، صفحة 25)

– تعريف أعمر فطان: عرفه بقوله " هو العلم الذي يعتني بدراسة مضمون نص الحديث من حيث خلوه من العلل القادحة، ومدى موافقته للأصول الشرعية الصحيحة، والقواعد العقلية الصريحة، والحقائق العلمية والتاريخية الثابتة". (فطان، 2015، صفحة 89)

3. 2. الفرع الثاني: أهمية نقد المتن ونشأته عند المحدثين

لقد اعتنى المحدثون بنقد الحديث وتمحيصه وبيان صحيحه من سقيمه، وإن كان أغلب اهتمامهم على نقد السند باعتبار أن الإسناد هو الطريق إلى المتن، ولأن أكثر العلل كانت في الإسناد، إلا أنهم ورغم اهتمامهم بالإسناد لكنهم لم يتركوا نقد المتون وبيان أوهامها.

فاهتمام الأئمة النقاد بنقد المتون وحرصهم على التثبت منها دليل على أهمية هذه العملية النقدية، فنقد المتن هو سبيل من سبل التثبت في كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وإن كان نقد المتن تابعا لنقد السند ورغم ذلك فقد اهتم العلماء بنقد المتن ولم يتركوه، بل ألفوا فيه مؤلفات عديدة، ويرى علماء الحديث أن الحديث وإن صحَّ سنده لا يوجب ذلك صحة المتن.

فلا تكاد تجد حديثا ضعفه المحدثون بالنظر إلى متنه إلا وتجد الخلل في سنده ظاهر، وهذا دليل على دقة العملية النقدية عند المحدثين، ورد على كل الشبهات المثارة ضدهم، يقول عبدالرحمن المعلمي: " لا ريب أن في ما ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم من الأخبار ما يرده العقل الصريح، وقد جمع المحدثون ذلك وما يقرب منه في كتب الموضوعات، وما لم يذكر فيها منه فلن تجد له إسناداً متصلاً إلا وفي رجاله ممن جرحه أئمة الحديث رجل أو أكثر". (المعلمي، 1986، صفحة 10)

وللأهمية البالغة التي يكتسيها نقد المتن فإن علماء الحديث قد اهتموا به كثيرا، ويرون أنَّه لا يمكن أن يصح الحديث إلا بتطبيقه، واهتمامهم بنقد المتن ليس فقط اهتمامًا عرضيًّا وإنما هو من صميم علم الحديث، إذ أنهم يشترطون لصحة الحديث انتفاء الشذوذ والعلة عنه، فلا يمكن أن يصحح علماء الحديث حديثًا واحدًا دون أن ينظروا إلى متنه، فالحديث الصحيح عند كل المحدثين هو: "الحديثُ المسند الذي يتَّصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذًّا ولا معللًا" .

ومنهج المحدثين في نقد المتن منهج دقيق واضح المعالم، وهو يخالف تمامًا مناهج الحداثيين ممن ينادون بنقد المتن من عدة جهات ستُذكر في ورقة علمية مستقلة حول قراءة مشاريع النقد المعاصرة، ومن أبرز تلك الفروق أن الارتجالية الموجودة لدى المعاصرين لم تكن موجودةً لدى المحدِّثين، بل كانت لهم معايير واضحة حاكموا إليها الأحاديث. (خلف، 1989، صفحة 10)

ولقد ظهر نقد المتن منذ زمن مبكر عند المحدثين؛ فظهرت بدايات هذا العلم في عصر الصحابة والتابعين، وصولا إلى عصر المصنفات الحديثية، ففي عصر الصحابة كانوا يتثبتون من الحديث بمقارنة المتون ببعضها، أو يعرضونها على صريح القرآن ويحكمون عليها بالردِّ إذا ما خالفته. ومن أبرز من قام بهذه العملية النقدية السيدة عائشة أم المؤمنين . رضي الله عنها . إذ كانت تُوّهم بعض الصحابة، و تُردُّ بعض الأحاديث لمخالفتها ما جاء في كتاب الله ، أو ما صحَّ من سنة رسول الله صلى الله عليه و سلم.

وتطورت هذه العملية النقدية عند ظهور المصنفات الحديثية ، فأولى المحدثون عناية خاصة لهذا الفن في مصنفاتهم، فإذا ما ألقينا نظرة على هذه المصنفات فإننا نرى مدى عنايتهم بدراسة المتون .

ومما ينتقد على المحدثين بعد عصر الرواية وإبان ازدهار العلوم والتصانيف أنهم كتبوا في مسائل الإسناد كثيرا، وأفردوا لمباحثه وجزئياته مصنفات مستقلة، ولم يصنف أي مصنف خاص بنقد المتن يجمع شتاته ويؤصل لهذا الفن الدقيق من علوم الحديث.

ولقد استغل المستشرقون هذه الشبهة وخدموا عليها كثيرا من نظرياتهم النقدية للسنة النبوية وعلومها، وادّعوا أن المحدثين لا يهتمون بالمتن بقدر اهتمامهم بالسند، ولقد ناقش كثير من المعاصرين هاته الشبهة وردّوا عليها، وملخص الرد عن هذه الشبهة أن اهتمام المحدثين الكبير بنقد السند إنما هو خدمة للمتن، فنقد السند كان هدفه الوصول إلى نقد المتن.

3. 3. الفرع الثالث: معايير ومقاييس نقد المتن عند المحدثين

إن المتتبع لصنيع المحدثين في نقدهم للمتن يلاحظ أنهم اعتمدوا في ذلك على عدة معايير ومقاييس، يخضعون لها الحديث للتثبت من خلوه من علة في متنه، وإن لم ينص العلماء النقاد على هذه المعايير فإنه وبتتبع صنيعهم يمكننا أن نستخلص أبرز هذه المعايير التي اعتمدوها.

3. 3. 1 أولا: عرض الحديث على القرآن

هذا هو المعيار الأول الذي عمل به النقاد في نقدهم للمتون، فالحديث الصحيح لا يعارض صريح القرآن اتفاقا بين جميع العلماء؛ لأنهما يصدران من مشكاة واحدة وهي مشكاة الوحي، فمخالفة القرآن ممَّا رد به المحدثون بعض النصوص التي نُقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم.

3. 3. 2 ثانيا: عرض الحديث على السنة الصحيحة الصريحة

ومما يستدل به المحدثون على ضعف الحديث مخالفته الصريحة للسنة الثابتة ، ولقد كان استخدام هذا المعيار أقل من استخدام المعيار الأول نظرا لخفاء بعض الأحاديث على بعض النقاد، أو لعدم جزمه بالمعارضة لإمكانية الجمع بين الحديثين بوجه من الوجوه.

3. 3. 3 ثالثا: عرض الحديث على الإجماع

إن الحديث الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يمكن أن يعارض إجماع الأمة، فالأمة لا تجتمع على ضلال، لذلك فلقد العلماء كل حديث عارض متنه إجماع أهل العلم.

3. 3. 4 رابعا: عرض الحديث على العقل "المسلمات العقلية"

إن السنة الصحيحة لا تعارض العقل السليم، فالحديث إذا عارض المسلمات العقلية رده أهل العلم وكان ذلك قرينة لوجود علة في الرواية، فالمعارضة العقلية أو النظر العقلي كان موجودًا عند المحدثين، وأعملوه بالتوافق مع نقد السند.

ولقد تساهل كثير من المتأخرين فبالغوا في نقد نصوص السنة النبوية بدعوة أنها معارضة للعقل، وهذا الأمر باطل لا يصح، وهو اتباع للهوى وصد عن الحقيقة، والثابت أن العقل المعتبر في النقد هو العقل السليم الرزين.

3. 3. 5 خامسا: عرض الحديث على هدي النبوة

وهذا المعيار من أدقِّ المعايير التي لا يمكن لأي أحد الخوض فيه إلا بعد أن يفني عمره في مدارسة الحديث وتذوق ألفاظه، فمن الأحاديث ما لا تحمل نور النبوة، وألفاظها ركيكة لا يمكن أن يقولها أفصحُ البشر صلى الله عليه وسلم، ويعرف ذلك من طال اشتغاله بالحديث، واختلطت حياته بسنَّة النبي صلى الله عليه وسلم قراءةً وتدوينًا وتحريرًا وبحثًا.

3. 3. 6 سادسا: عرض الحديث على الواقع والتاريخ

لقد اشتملت الأحاديث النبوية على عدة أحداث ووقائع تاريخية، فإذا اشتمل الحديث على أمر يخالف التاريخ المعروف المتفق عليه بين المؤرخين فهو دليل على وجود علة في الحديث.

والأمر نفسه إذا كان في الحديث نصا على أحداث ووقائع وكان الواقع بخالفها، فإن أهل العلم يعتبرون هذا الأمر قرينة على الخطأ في الرواية.

هذه أبرز المعايير والمقاييس التي اعتمدها النقاد في نقدهم لمتون السنة النبوية، وفي ما يلي سنتعرف على جهود الإمام عبد الحق الإشبيلي في نقد المتن من خلال كتابه الأحكام الوسطى.

4. المطلب الثالث: منهج الإمام عبد الحق الإشبيلي في نقد المتن

بعد التعرف في المطلب الأول عن ترجمة الإمام عبد الحق الإشبيلي وعن كتابه الأحكام الوسطى، والتطرق في المطلب الثاني إلى نقد المتن عند عموم المحدثين، سنحاول في هذا المطلب الكشف عن منهج الإمام عبد الحق الإشبيلي في نقده للمتون، من خلال ذكر عدة أمثلة من كتابه الأحكام الوسطى، ليقف القارئ على شيء من منهج وطريقة الإمام الإشبيلي في نقد المتن، ولنتعرف على مكانة هذا العالم وقدرته النقدية وطريقته في التعامل مع النصوص النبوية.

4. 1. الفرع الأول: منهج الإمام عبد الحق الإشبيلي في الحكم على الزيادة في المتن

لقد اختلف أهل العلم في الحكم على الزيادة الواردة في متن الحديث، إن كانت هذه الزيادة من ثقة، فقبلها قوم مطلقا؛ استنادا إلى أن هذه الزيادة من ثقة والثقة تقبل زيادته وهي زيادة علم، وردها قوم آخرون، وتوقف فيها المحققون من النقاد، وربطوا قبول هذه الزيادة أو ردها بقرائن تلتف بالرواية، فيطلقون على الزيادة المقبولة لفظ "محفوظة" ويطلقون على زيادة الثقة المردودة لفظ "الشاذة"

أما إن كانت الزيادة من ضعيف يخالف فيها ثقة أو ثقات فإن أهل العلم يردون هذه الزيادة ويحكمون عليها بالنكارة.

والإمام عبد الحق الإشبيلي يعتبر من النقاد المحققين في هذه المسألة، فلقد تعامل مع الزيادة في المتن بمنهج المحدثين النقاد، ولقد نص في مقدمة كتابه على رأيه ومنهجه في التعامل مع الزيادة في المتن، قال في مقدمة الأحكام الوسطى: " وليس الاختلاف في اللفظ مما يقدح في الحديث إذا كان المعنى متفقًا، ولكن الأولى أن ينسب كل كلام إلى قائله، ويعزى كل لفظ إلى الناطق به، وأما ما كان في الحديث من الاختلاف معنى أو زيادة أو نقصان، فإنه يحتاج إلى تبيين ذلك وتمييزه، وتهذيبه وتحصيله، حتى يعرف صاحب الحكم الزائد والمعنى المختلف ". (الإشبيلي، الأحكام الوسطى، 1995، صفحة 69/1)

وفي ما يلي سنذكر بعض الأمثلة من تعامل الإمام عبد الحق الإشبيلي مع الزيادة في المتن من كتابه الأحكام الوسطى.

4. 1. 1. أولا: أمثلة للزيادة المقبولة

– المثال الأول: ذكر الإمام الإشبيلي في كتاب الطهارة باب الابتعاد عند قضاء الحاجة والتستر وما يقول إذا دخل الخلاء وإذا خرج منه حديثا عن أبي داود، عن أبي هريرة قال: « كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إذا أتى الخلاء، أتيته بماء في تَوْرٍ أو ركوة، فاستنجى ثم مسح يده على ظهر الأرض، ثم أتيته بإناء آخر فتوضأ». (سنن أبي داود، 2009، صفحة 33/1)

ثم قال المؤلف بعد سرد الحديث: " ذكر مسلم الاستنجاء بالماء من حديث أنس، وفي هذا زيادة مسح اليد على الأرض". (الإشبيلي، الأحكام الوسطى، 1995)

وحديث مسلم الذي أشار إليه المؤلف مذكور في الصحيح عن أنس بن مالك رضي الله عنه، يقول فيه: « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء فأحمل أنا، وغلام نحوي، إداوة من ماء، وعنزة فيستنجي بالماء». (صحيح مسلم، 1991، صفحة 227/1)

ففي هذا الحديث قدم الإمام عبد الحق الإشبيلي حديث أبي دواد من طريق أبي هريرة على حديث مسلم عن أنس بن مالك؛ لزيادة في الحديث الأول – مسح اليد على الأرض – جعلته يقدم هذه الرواية عن الرواية الأخرى، وهذا تصحيح منه للزيادة الواردة في الحديث.

– المثال الثاني: ذكر المؤلف حديثا عند النسائي، عن أنس قال: «طلب بعض أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – وَضُوءًا فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: "هَلْ مَعْ أَحدٍ مِنكُمْ ماء؟ " فوضع يده في الماء ويقول: "تَوضؤوا باسمِ اللهِ" فرأيت الماء يخرج من بين أصابعه، فتوضؤوا حتى توضؤوا من عند آخرهم، قيل لأنس كم تراهم قال: نحوًا من سبعين». (سنن النسائي، 2001، صفحة 104/1) (صحيح ابن حبان، 1993، صفحة 482/14)

هذا الحديث الذي ذكره المؤلف فيه زيادة لفظ التسمية "باسم الله"، ولقد ورد هذا الحديث بدون زيادة عند الشيخين من طريق الإمام مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك أنه قال: رأيت

رسول الله صلى الله عليه وسلم وحانت صلاة العصر، فالتمس الناس الوضوء فلم يجدوه، فأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء، فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الإناء يده، وأمر الناس أن يتوضؤوا منه قال: «فرأيت الماء ينبع من تحت أصابعه حتى توضئوا من عند آخرهم». (موطأ الإمام مالك، 2004، صفحة 43/2) (صحيح البخاري، 1987، صفحة 45/1) (صحيح مسلم، 1991، صفحة 1783/4)

إن صنيع الإمام عبد الحق الإشبيلي في هذا الحديث يدل على تقديم الزيادة الواردة في متن هذا الحديث، وجعلها حجة ودليلا على التسمية عند الوضوء، فتقديمه لحديث عند النسائي على حديث أخرجه الشيخان من طريق مالك أكبر دليل على قبوله للزيادة.

وحديث النسائي قد صححه كثير من أهل العلم وقبلوا الزيادة فيه، قال البيهقي تعليقا على هذا الحديث: "هذا الحديث أصح ما روي في التسمية". (سنن البيهقي، 2003، صفحة 29/1)

4. 1. 2 ثانيا: أمثلة عن الزيادة المردودة

كما ذكرنا آنفا فإن الإمام الإشبيلي قد تعامل مع الزيادة في المتن على طريقة المحدثين النقاد، وكان حكمه على الزيادة يتغير بتغير القرائن الملتفة بالحديث، وبعد ذكرنا بعضا من نماذج قبوله وترجيحه لزيادات في المتون، سنذكر في ما يأتي أمثلة لأحاديث ردها بسبب زيادة في متنها.

– المثال الأول: حديث أورده المؤلف من صحيح الإمام مسلم، عن كريب مولى ابن عباس، أن عبد الله بن عباس وعبد الرحمن بن أزهر والمسور بن مخرمة أرسلوه إلى عائشة زوج النبي – صلى الله عليه وسلم – فقالوا: اقرأ عليها السلام منا جميعًا، وسلها عن الركعتين بعد العصر، وقل: إنا أخبرنا أنك تصلينهما، وقد بلغنا أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – نهى عنهما، قال ابن عباس: وكنت أضرب مع عمر بن الخطاب عليهما، قال غريب: فدخلت عليها وبلغتها ما أرسلوني به إليها، فقالت: سل أم سلمة، فخرجت إليهم وأخبرتهم بقولها، فردوني إلى أم سلمة بمثل ما أرسلوني إلى عائشة، فقالت أم سلمة: سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ينهى عنهما، ثم رأيته يصليهما، أما حين صلاهما فإنه صلى العصر، ثم دخل وعندي نسوة من الأنصار من بني حرام فصلاهما، فأرسلت إليه الجارية فقلت: قومي بجنبه، فقولي له تقول أم سلمة: يا رسول الله إني سمعتك تنهى عن هاتين الركعتين وأراك تصليهما، فإن أشار بيده فاستأخري عنه، قالت: ففعلت الجارية فأشار بيده فاستأخرت عنه، فلما انصرف قال: "يَا بنتَ أَبي أُميّةَ سألتِني عنِ الركعتينِ بعدَ العَصرِ، إنَّه أَتانِي أُناسٌ منْ عبدِ القيسِ بالإسلامِ مِن قَومِهِمْ، فشغلُونِي عنِ الرّكعتينِ اللَّتينِ بعدَ الظُهرِ، فَهُمَا هَاتَانِ". (صحيح مسلم، 1991، صفحة 571/1) (صحيح البخاري، 1987، صفحة 69/2)

ثم قال: ويروى عن ذكوان عن أم سلمة في هاتين الركعتين قالت: قلت: يا رسول الله أفنقضيهما إذا فاتتنا؟ قال: "لَا". (مسند الإمام أحمد، 2001، صفحة 276/44) (صحيح ابن حبان، 1993، صفحة 377/6) (الطحاوي، 1994، صفحة 306/1)

ثم عقب بقوله: وهذه الزيادة "أفنقضيهما" زيادة منكرة، تروى من طريق حماد بن سلمة ولا تصح عنه، وليست في كتب حماد بن سلمة. (الإشبيلي، الأحكام الوسطى، 1995، صفحة 262/1)

في هذا المثال ذكر الإمام الإشبيلي الحديث المحفوظ من صحيح الإمام مسلم طريق عائشة وأم سلمة، وهو أصح حديث في هذا الباب، وبعده نبه إلى حديث ذكوان عن أم سلمة من رواية حماد بن سلمة والذي اشتمل على زيادة في المتن، فأعل هذه الزيادة وحكم عليها بالنكارة، فهذه الزيادة تفرد بها يزيد بن هارون عن أصحاب حماد بن سلمة، فوهم فيها، ومنهم من حمل الوهم على حمّاد نفسه.

قال الشيخ الألباني: وإسناده معلول بالانقطاع بين ذكوان وأم سلمة وبأن الأكثر من الرواة عن حماد لم يذكروا فيه الزيادة، فهي شاذة، ومن الدليل عليه أنه عند النسائي والمسند طرق أخرى عن أم سلمة بدون هذه الزيادة. (الألباني، 1985، صفحة 188/2)

ومن خلال هذه الأمثلة نلاحظ ان الإمام عبد الحق الإشبيلي قد تعامل مع زيادة الثقة كتعامل الأئمة النقاد سواء بسواء، معتمدا في ذلك على القرائن من غير اعتبار لكون هذه الزيادة مخالفة أو غير مخالفة للحكم، فزيادة الثقة عنده ليست مقبولة بإطلاق، بل لا بد من النظر في اتقان الرواة ومدى شهرة الراوي المختلف عليه، فيقدم خواص أتباعه عن سائر طلابه، ويحصل الترجيح بين الروايات بجملة من القرائن والملابسات المحيطة بالرواية.

4. 2. الفرع الثاني: منهج الإمام عبد الحق الإشبيلي في الحكم على الإدراج في المتن

بعد أن تعرفنا في الفرع السابق على شيء من منهج الإمام عبد الحق الإشبيلي في التعامل مع الزيادة في المتن، سنتناول في هذا الفرع موقفه من الإدراج في المتن من خلال ذكر أمثلة لأحاديث انتقدها بسبب الإدراج في متونها.

4. 2. 1. أولا: تعريف الإدراج وحكمه عند المحدثين

الإدراج في اللغة يأتي بمعنى الإدخال، ويسمى الحديث الذي وقع فيه الإدراج بالمدرج، والمدرج في اللغة هو اسم مفعول من " أدرجت " الشيء في الشيء، إذا أدخلته فيه وضمنته إياه.

أما في الاصطلاح فلقد عرف المحدثون المدرج على أنه ما ذكر في ضمن الحديث متصلا به من غير فصل وليس منه. وقد قسموا الإدراج بحسب موضعه إلى قسمين: مدرج المتن، ومدرج الإسناد.

ومدرج المتن هو ما ذكر في ضمن متن الحديث من قول بعض الرواة؛ الصحابي أو من دونه موصولا بالحديث، من غير فصل بين الحديث وبين ذلك الكلام، أي من غير أن يذكر قائله فيؤدي عدم الفصل إلى الالتباس على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع من أصل الحديث.

والإدراج في المتن قد يقع في آخر الحديث وهو الأكثر، أو في وسطه، أو في أوله وهو قليل نادر. وغالبا ما يكون الإدراج في المتن تفسيرا لعبارة في الحديث، وقد يكون استنباطا لحكم منه ظنه السامع جزءا منه فأدرجه فيه. (عتر، 1997، صفحة 188)

والمدرج من أنواع الحديث الضعيف؛ لأنه إدخال في الحديث لما ليس منه، والإدراج إن وقع خطأ وسهوا فلا يؤاخذ عليه صاحبه، إلا إذا كثر منه وقوع ذلك، فإنه يكون حينئذ جرحا في ضبطه. وأما الإدراج عن تعمد فهو حرام بإجماع أهل الحديث والفقه، قال السيوطي : " من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة، ومن يحرف الكلم عن مواضعه ، وهو ملحق بالكذابين". (السيوطي، تدريب الراوي، 2003، صفحة 274/1)

4. 2. 2. ثانيا: أمثلة من تعامل الإمام عبد الحق الإشبيلي مع الإدراج في المتن

لقد نبه الإمام عبد الحق الإشبيلي على وقوع الإدراج في المتن في عدة مواضع من كتابه الأحكام الوسطى، وسنذكر مثالين من كتابه لبيان شيء من منهجه في التعامل مع الحديث المدرج.

– المثال الأول: ذكر المؤلف في كتاب الطهارة باب الوضوء للصلاة وما يوجبه حديثا من طريق مالك، عن بسرة بنت صفوان، أنها سمعت النبي – صلى الله عليه وسلم – يقول: "إِذَا مَسَّ أحدُكُمْ ذَكَرَهُ فليتوضّأْ وضوءَهُ للصَّلاَةِ". (الأصبحي، 2004، صفحة 269/1)

ثم قال بعده: هكذا في رواية يحيى بن بكير "وضوءُهُ للصلاَةِ" وقد صح سماع عروة من بسرة هذا الحديث بيَّن ذلك الدارقطني رحمه الله.

وقال: عن عبد الحميد بن جعفر، عن هشام بن عروة، عن بسرة قالت: سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول: "مَنْ مسَّ ذَكَرَهُ أَوْ أُنْثَيَيهِ، أَوْ رِفغيهِ، فَليتوضّأْ". (سنن الدارقطني، 2004، صفحة 269/1)

وعقب المؤلف بعد سرد الحديثين بقوله: هو وهم، والمحفوظ أنه من قول عروة، وقد رواه غير عبد الحميد عن هشام، ولم يذكر الرفغ، وكله وهم ذكر ذلك الدارقطني. (الإشبيلي، الأحكام الوسطى، 1995، صفحة 138/1)

في هذا الحديث أورد الإمام عبد الحق الإشبيلي الحديث الصحيح عن الإمام مالك، ونبّه إلى الراوية التي وقع فيها الإدراج بلفظ "رفغيه" وحكم عليها بأنها وهم، واستشهد لذلك بكلام الدارقطني في حكمه على الحديث.

وهو بهذا موافق لما ذهب إليه جمهور المحدثين في حكمهم على هذا الحديث، يقول الخطيب البغدادي: " وذكر الأنثيين والرفغين ليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما هو من قول عروة بن الزبير، فأدرجه الراوي في متن الحديث، وقد بين ذلك حماد بن زيد وأيوب السختياني في روايتهما عن هشام". (الخطيب، 1997، صفحة 346)

– المثال الثاني: ذكر المؤلف في كتاب الصلاة باب تكبيرة الإحرام وهيئة الصلاة والقراءة، حديثا لأبي داود عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أخذ بيده فعلمه التشهد في الصلاة، فذكر مثل دعاء الأعمش يعني مثل حديث مسلم قال: "إِذَا قُلتَ هَذا أَوْ قضيتَ هذا فقَدْ قضيتَ صَلاتَكَ، إِنْ شئتَ أَنْ تقومَ فَقُمْ، وإِنْ شئتَ أَنْ تقعدَ فَاقعدْ". (سنن أبي داود، 2009، صفحة 218/2)

قال المؤلف وهذه الزيادة إنما هي من قول ابن مسعود، ذكر ذلك أبو بكر الخطيب في كتاب الفصل للوصل وبينه، وهو الصحيح على ما قال غيره أيضًا. (الإشبيلي، الأحكام الوسطى، 1995، صفحة 410/1)

وهذا مثال آخر لبيان منهج الإمام الإشبيلي في ذكر الإدراج في متن الحديث، فبين موضع الزيادة في المتن، وأشار إلى صاحب الزيادة وهو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ولقد استشهد لذلك بكلام الخطيب البغدادي وغيره ورجح هذا القول.

يقول الشيخ شعيب الأرنؤوط تعليقا على هذه الزيادة الواردة في متن الحديث: " اختلف على الحسن بن الحر في قوله: "إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ... " هل هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، أو من كلام ابن مسعود وأُدرج في الخبر، ورجح ابن حبان والدارقطني والخطيب الثاني، وقد صرح الحسن بن الحر عند ابن حبان أنه سمع هذه الزيادة من محمد بن أبان الجعفي، ومحمد بن أبان ضعيف". (سنن أبي داود، 2009، صفحة 8/1)

والأمثلة على الأحاديث المدرجة في كتاب الأحكام الوسطى كثيرة، تبين دقة منهج الإمام الإشبيلي في التعامل مع الإدراج في المتن، حيث كان يذكر موضع الزيادة الواردة في المتن، ويحكم على الإدراج غالبا بالرد وتضعيف الرواية، وهو بذلك موافق لمنهج جمهور المحدثين في تعاملهم مع الحديث المدرج.

4. 3. الفرع الثالث: منهج الإمام عبد الحق الإشبيلي في انتقاء المتون وترتيب الأحاديث في الباب

إن من مظاهر نقد المتن عند الإمام عبد الحق الإشبيلي انتقاء المتون في الباب، وتقديم حديث على حديث لإضافة زائدة في المعنى، أو وضوح في اللفظ، أو ما اشتمل عليه المتن من زيادة صحيحة توضح غامضه، أو قوة دلالته على الحكم الشرعي، فلأجل الاضافة في المتن فإن المؤلف – رحمه الله – يقدم حديثا تضمن زيادة في المتن وإن كان غيره أصح منه وأقوى اسنادا لأجل تلك الزيادة.

وبالمثال يتضح المقال، ففي ما يلي سنذكر أمثلة من أوجه الانتقاء عند الإمام عبد الحق الإشبيلي في كتابه الأحكام الوسطى.

– أولا: تقديم أحاديث من خارج الصحيحين على ما فيهما أو في أحدهما

إن من منهج الإمام عبد الحق الإشبيلي في كتابه الأحكام الوسطى تقديم ما في الصحيحين على ما سواهما من كتب السنة، فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فإنه يذكره أولا، وقد يذكر بعده الروايات الأخرى إذا كان فيها زيادة أو لطيفة إسنادية أو متنية.

لكن الإمام الإشبيلي قد يخالف منهجه أحيانا فيقدم حديثا من خارج الصحيحين على حديث فيهما أو في أحدهما لزيادة في المتن أو وضوح في المعنى؛ وهذا ما يسمى عند المحدثين بالانتقاء، ومن أمثلة ذلك:

– ما ذكره المؤلف – رحمه الله – في كتاب الطهارة باب الابتعاد عند قضاء الحاجة .... وذكر الاستنجاء، ذكر حديثا لأبي داود عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إنما أنا لكم بمنزلة الوالد أعلمكم، فإذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها، ولا يستطب بيمينه"، وكان يأمر بثلاثة أحجار، وينهى عن الروث والرمة". (سنن أبي داود، 2009، صفحة 8/1)

هذا الحديث قدمه المؤلف في بابه عن أحاديث أحسن منه إسنادا في الصحيحين، فهذا الحديث حسن الإسناد كما قال الدارقطني وغيره؛ لأجل مسلم بن قرط الحجازي، ومع ذلك فقد قدمه على ما في البخاري ومسلم، فذكر حديث أبي داود أولا، ثم ذكر بعده حديث مسلم عن سلمان الفارسي؛ وقيل له قد علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة فقال: "أجل، لقد نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول، أو أن نستنجي باليمين، أو أن نستنجي باقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برجيع أو بعظم". (صحيح مسلم، 1991، صفحة 223/1)

وذكر بعده حديث البخاري عن أبي هريرة أنه كان يحمل مع النبي صلى الله عليه وسلم الإداوة لوضوئه وحاجته، فبينما هو يتبعه بها، فقال: "من هذا؟ " قال: أنا أبو هريرة فقال: " ابغني أحجارا أستنقض بها...الحديث". (صحيح البخاري، 1987، صفحة 42/1)

وصنيع الإمام عبد الحق الإشبيلي هذا يعتبر مثالا عن انتقاء المتون في كتابه الأحكام الوسطى، فقدم حديث أبي داود حسن الإسناد على أحاديث صحاح في الصحيحين؛ لأجل وضوح حديث ابي داود، وسهولة لفظه، وقوة دلالته على الحكم المستفاد منه، فقد جاء بلفظ الأمر الصريح، ودلالة الأمر على الحكم أقوى من دلالة الفعل، لاحتمال الاستحباب في الفعل.

وهذا المثال يبين الملكة النقدية الفقهية عند الإمام الإشبيلي، ومدى براعته في نقد المتون واستنباط الأحكام منها، معارضا بذلك منهجه الذي رسمه في كتابه بتقديم ما في الصحيحين على ما في سواهما.

– ثانيا: تقديم ما في صحيح البخاري على ما في صحيح مسلم

إن صحيح الإمام مسلم هو المصدر الأول للإمام عبد الحق الإشبيلي في كتابه الأحكام الوسطى، ولقد صرح بذلك بقوله في مقدمة الكتاب: " وعلى كتاب مسلم في الصحيح عولت ومنه أكثر ما نقلت". (الإشبيلي، الأحكام الوسطى، 1995، صفحة 65/1)

ولقد خالف الإمام الإشبيلي هذه القاعدة في عدة مواضع من كتابه، فقدم أحاديث من صحيح البخاري على أحاديث من صحيح مسلم، لإضافة في المتن أو سهولة في اللفظ أو قوة في الدلالة، ومثال صنيعه هذا كثير في كتابه ومنه:

– ذكر في كتاب الصلاة باب في مسح الحصباء في الصلاة، وأين يبصق المصلي، حديث البخاري عن أبي هريرة عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: "إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصق أمامه فإنما يناجي الله عز وجل ما دام في مصلاه، ولا عن يمينه فإن عن يمينه ملكا، وليبصق عن يساره أو تحت قدميه فيدفنها". (صحيح البخاري، 1987، صفحة 42/1)

ثم أردفه بحديثين من صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في قبلة المسجد، فأقبل على الناس فقال: "ما بال أحدكم يقوم مستقبل ربه فيتنخع أمامه، أيحب أحدكم أن يستقبل فيتنخع في وجهه، فإذا تنخع أحدكم فليتنخع عن يساره تحت قدمه، فان لم يجد فليقل هكذا". (صحيح مسلم، 1991، صفحة 389/1)

وعن عبد الله بن الشخير أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم قال: "فتنخع فدلكها بنعله اليسرى". (صحيح مسلم، 1991، صفحة 390/1)

إن تقديم الإمام عبد الحق الإشبيلي لحديث البخاري على حديثي مسلم في هذا الباب هو انتقاء منه للمتون، وإن خالف بذلك منهجه في تقديم أحاديث مسلم إلا أنه سار على منهج الأئمة النقاد في تعاملهم مع متون الأحاديث، فحديث البخاري واضح اللفظ دقيق المعنى يسهل استنباط الحكم منه، مقارنة بحديثي مسلم فأحدهما يصف فعل النبي صلى الله عليه وسلم – حديث عبد الله بن الشخير – وكما ذكرنا آنفا فإن دلالة الأمر أقوى من دلالة الفعل، وأما الحديث الآخر – حديث أبي هريرة – فإن المؤلف قدم عليه حديث البخاري لوضوح معناه وسهولة تركيبه وقوة دلالته على الحكم المستفاد منه.

وبهذا المثال نكون قد تعرفنا على شيء من منهج الإمام عبد الحق الإشبيلي في انتقاء المتون، والانتقاء باعتبار المتن مع سلامة السند من العلل مسلك يعتمد عليه النقاد من المحدثين في تقديم أحاديث الباب، ولهم في تبرير ذلك أقوال مشهورة، منها قولهم: "أخرجه فلان وفلان واللفظ له وحديثه أتم"، أو

قولهم: "حديثه أحسن متنا" أو "سياقه أحسن"، أو قولهم: "حديثه أتم سياقا وأكثر فوائد". (العيني، صفحة 246/8)

وبهذا العرض الموجز نكون قد وصلنا إلى ختام هذه الورقات، نتمنى أن نكون قد أمطنا اللثام على شيء من منهج الإمام عبد الحق الإشبيلي في نقد متن الحديث.

5. خاتمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه، ثم أما بعد: في ختام هذه الورقات التي ناقشنا فيها مسألة نقد المتن عند الإمام عبد الحق الإشبيلي من خلال كتابه الأحكام الوسطى، يمكننا أن نلخص أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث في النقاط الآتية:

– الإمام عبد الحق الإشبيلي هو عالم ناقد مجتهد، من نقاد القرن السادس الهجري في الأندلس، أقام في حاضرتين من حواضر العالم الإسلامي – إشبيلية وبجاية – فأخذ عن كبار علماءهما، وساهم ذلك في صناعة الشخصية العلمية الناقدة للإمام الإشبيلي.

– إن كتاب الأحكام الوسطى من أفضل ما صنف في بابه – أحاديث الأحكام – ففضلا عن ترتيبه الحسن وسهولة التعامل معه فإن المؤلف قد ضمنه أحكاما نقدية في حكمه على الرواة والمرويات، زادت هذه الأحكام من قيمة الكتاب العلمية، وساهمت في شهرته عند أهل العلم، فأضحى مرجعا يعتمد عليه الكثير.

– نقد متن الحديث هو العلم الذي يختص بتمحيص متون الأحاديث، وبيان صحيحها من سقيمها، عبر معايير ومقاييس مضبوطة، يعرف من خلالها خلو الحديث من العلل القادحة، ومدى موافقته للأصول الشرعية الصحيحة، والقواعد العقلية الصريحة، والحقائق العلمية والتاريخية الثابتة.

– إن الشبهات التي أثارها المستشرقون والحداثيون حول المحدثين أنهم اهتموا بالإسناد دون المتن باطلة، فالمحدثون اهتموا بنقد المتن كما اهتموا بنقد السند، واهتمامهم الكبير بنقد السند إنما هو خدمة للمتن، فنقد السند كان هدفه الوصول إلى نقد المتن، وإثبات صحته من ضعفه.

– لقد مارس الإمام عبد الحق الإشبيلي العملية النقدية في نقد المتون في كتابه الأحكام الوسطى، وملامح منهجه في نقد المتون كان على ثلاثة أضرب:

* أولا: تعامل الإمام عبد الحق الإشبيلي مع زيادة الثقة كتعامل الأئمة النقاد سواء بسواء، معتمدا في ذلك على القرائن والملابسات المحيطة بالرواية، ولقد نبه في كتابه في عدة مواضع إلى الزيادة في المتن وحكمها.

* ثانيا: ومن صور نقد المتن عند الإمام الإشبيلي ذكر الإدراج في المتن، حيث كان يذكر موضع الإدراج الوارد في المتن، ويحكم على الإدراج غالبا بالرد وتضعيف الرواية، وهو بذلك موافق لمنهج جمهور المحدثين في تعاملهم مع الحديث المدرج.

* ثالثا: لقد سلك الإمام الإشبيلي في كتابه مسلك الأئمة النقاد من خلال انتقاء أحاديث الباب، فالمؤلف كان يذكر أحاديث من خارج الصحيحين قبل أحاديث الصحيحين لزيادة في المتن أو وضوح في المعنى أو قوة في الدلالة على الحكم المستنبط من الحديث؛ وهذا ما يسمى عند المحدثين بالانتقاء.

– وفي الأخير فإن الإمام عبد الحق الإشبيلي قد سلك مسلك المحدثين النقاد في نقدهم لمتون الأحاديث، وكان منهجه في ذلك منهجا دقيقا يتسم بالموضوعية والدقة، وهو مثال حي لجهود أهل الحديث في تعاملهم مع نصوص السنة النبوية، وهو رد على كل مشكك في تلك الجهود.

وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

6ـ قائمة المراجع:

– **أولا: المؤلفات**

1. ابن الأبار، محمد بن عبد الله، (1410هـ)التكملة لكتاب الصلة، دار الكتاب المصري، القاهرة.
2. ابن الزبير الثقفي، أحمد بن إبراهيم، (1993)، صلة الصلة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط.
3. ابن القطان، علي بن محمد، (1997)، بيان الوهم والايهام الواقعين في كتاب الأحكام، دار طيبة، الرياض.
4. ابن فرحون، إبراهيم بن علي، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دار التراث، القاهرة.
5. الإشبيلي، عبد الحق، (1995)، الأحكام الوسطى، مكتبة الرشد، الرياض.
6. الإشبيلي، عبد الحق، (2001)، الأحكام الشرعية الكبرى، مكتبة الرشد، الرياض.
7. الأصبحي، مالك بن أنس، (2004)، الموطأ، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية، أبوظبي.
8. الألباني، ناصر الدين،(1985)، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت.
9. البستي، أحمد بن حبان، (1993)، صحيح ابن حبان، مؤسسة الرسالة، بيروت.

10. البخاري، محمد بن إسماعيل، (1987)، صحيح البخاري، دار ابن كثير، بيروت.
11. البيهقي، أحمد بن الحسين، (2003)، السنن الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت.
12. الحسيني، محمد بن محمد، (1965)، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، الكويت.
13. الحنبلي، ابن عماد، (1991)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار ابن كثير، بيروت.
14. الخطيب البغدادي، أبوبكر، (1997)، الفصل للوصل المدرج في النقل، دار الهجرة، السعودية.
15. خلف، نجم عبد الرحمن، (1989)، نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين، مكتبة الرشد، الرياض.
16. الدارقطني، أبو الحسن، (2004)، سنن الدارقطني، مؤسسة الرسالة، بيروت.
17. الذهبي، شمس الدين، (2005)، الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام، دار الفاروق الحديثة، القاهرة.
18. الذهبي، شمس الدين، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت.
19. الذهبي، شمس الدين، (1992)، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت.
20. السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث، (2009)، سنن أبي داود، دار الرسالة العالمية، بيروت.
21. السيوطي، جلال الدين، (1994)، طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت.
22. السيوطي، جلال الدين، (2003)، تدريب الراوي، دار العاصمة، الرياض.
23. الشيباني، أحمد بن حنبل،(2001)، مسند الإمام أحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت.
24. الضبي، أحمد بن يحي، (1989)، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، دار الكتاب المصري، القاهرة.
25. الطحاوي، أحمد بن محمد، (1994)، شرح معاني الآثار، عالم الكتاب.
26. عتر، نور الدين، (1997)، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق.
27. العمري، محمد، (2000)، دراسات في منهج النقد عند المحدثين، دار ابن حزم، عمان.
28. العيني، بدر الدين، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

29. الغبريني، أحمد بن أحمد، (1389هـ)،عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المئة السابعة ببجاية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

30. مخلوف، محمد بن سالم، (2003)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الكتب العلمية، لبنان.

31. المعلمي، عبد الرحمن، (1986)، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، دار الكتاب، بيروت.

32. النسائي، أحمد بن شعيب، (2001)، السنن الكبرى، مؤسسة الرسالة، بيروت.

33. النيسابوري، مسلم بن الحجاج، (1991)، صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

34. الوثيق، محمد، (2011)، عبد الحق الإشبيلي وآثاره الحديثية، دار ابن حزم، بيروت.

- **ثانيا: الأطروحات**

35. بلهي، نبيل، (2017)، مسالك نقد المتن عند نقاد الحديث في القرن الثالث الهجري دراسة نظرية تطبيقية، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، الجزائر.

36. وينغرا، شفيق، (2018)، نقد متن الحديث ومقاييسه ومنهج العلماء فيه، قسم الحديث وعلومه، جامعة دار الهدى، الهند.

- **ثالثا: المقالات**

37. فطان، أعمر، (2013)، نقد متن الحديث عند الصحابة السيدة عائشة رضي الله عنها أنموذجا، مجلة التجديد، المجلد الأول، عدد 33، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.